تحليل أهمية الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

للمدة 2004-2020

الباحث: علي عبد الحسين ارباط أ.د. يحيى حمود حسن

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

Yahya.hassan@uobasrah.edu.iq

ali.irbat16@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى عرض وتحليل هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2004–2020، من خلال الايرادات والنفقات، كون الموازنة تعكس مجمل النشاط الاقتصادي للدولة على الرغم من أنها لم تعكس الاهداف الحقيقية للدولة ، بل كان هنالك غياب في الاهداف العامة مثل العمل على تنوع الايرادات العامة التي تعد أداة في ترجمة الاهداف الاقتصادية والسياسية وكذلك تحجيم النفقات والقضاء على البطالة وتقليل نسبة التضخم، كما لا يزال الاقتصاد العراقي معتمدا على إيراداته النفطية في تمويل الانفاق العام، وهذا ما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات والتغيرات الخارجية المؤثرة في اسعار النفط؛ وعليه لابد من اعتماد سياسة تنموية لغرض تحقيق اهدافها الاساسية كالتنوع الاقتصادي وتخفيض حجم البطالة وغيرها.

الكلمات المفتاحية : الموازنة ، النفط ، الايرادات ، النفقات ، العجز ، النسبة .

Analysis importance of the Public budget in the Iraqi economy for the period 2004-2020

Ali Abdul Hussein Arbat Dr. Yahya Hammoud Hassan
Basra University / College of Administration and Economics / Department of Economics

Abstract:

The research aims to present and analyze the structure of the public budget in the Iraqi economy for the period 2004-2020, through revenues and expenditures, since the budget reflects the total economic activity of the state, although it did not reflect the real goals of the state, but there was an absence of general goals such as working on diversifying revenues the public sector, which is a tool for translating economic and political goals, as well as limiting expenditures, eliminating unemployment and reducing the rate of inflation, just as the Iraqi economy is still dependent on its oil revenues to finance public spending, and this is what makes the economy vulnerable to shocks and external changes affecting oil prices. Accordingly, a development policy must be adopted for the purpose of achieving its basic objectives, such as economic diversification, reducing unemployment, and others.

Keywords: (budget, oil, revenues, expenditures, deficit, ratio)

المقدمة:

إن أسعار النفط تتسم بالتقلبات الحادة والمستمرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة في السوق النفطية، إذ يعاني العراق من تقلب حاد في مستويات إيراداته النفطية ومن ثم عدم استقرار مصدر التمويل الاكبر للإنفاق العام ، إذ إن عدم القدرة على خلق التوافق المنتظم بين مصدر التمويل والنمو المستهدف جعل فوائض الايرادات النفطية للعراق تذهب بنسبة كبيرة إلى الخارج بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي؛ ولأن الانفاق يفوق قيمة الإنتاج المحلي لذلك فإن العجز عن توفير السلع والخدمات لسد احتياجات الطلب المحلي يجعل الاستيراد المصدر الاساس لإشباع هذا الطلب، و من ثم خروج نسبة كبيرة من الموارد المالية خارج دائرة الانفاق المولد لمضاعف الدخل الحقيقي وحرمان قطاعات الإنتاج الأخرى من فرصة النهوض بما يصب في توسيع وتنويع الطاقة الإنتاجية.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من دور عوائد النفط في تمويل الموازنة في الاقتصاد العراقي والذي يعد المصدر الرئيسي لدخله القومي، لذا لابد من معرفة هيكل الموازنة العامة واهميتها في الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث :

تعد التغيرات في أسعار النفط وزيادة الانفاق والاعتماد على مصدر النفط فقط من المشكلات الأساسية التي وقفت حاجزا بوجه النمو الاقتصادي في العراقي، كما أن للسياسات المالية المتبعة آثار سلبية في تنمية القطاعات الانتاجية و من ثم الاقتصاد العراقي بشكل عام.

فرضية البحث :

يفترض البحث أن للعراق دوراً مهماً في أسواق النفط العالمي، ومن ثم تم تحقيق ايرادات كبيره جدا وموازنات ضخمه على مر السنوات السابقة ،إلا أنه دائما ما يواجه عجز الموازنة العامة فضلا عن القطاعات الانتاجية المتخلفة في العراق.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على اهم الاسباب التي ادت الى تفاقم مشكلة العجز في موازنات العراق وسبب عدم التخلص منها، على الرغم من ارتفاع اسعار النفط العالمية وتذبذباتها.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليل الوصفي والبياني كما واتبعت اساليب كمية لدراسة تحليل هيكل الموازنة العامة واهميته في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020.

حدود البحث :

تتضمن حدود البحث ما يلي :

- الحدود المكانية: تتمثل حدود البحث المكانية حدود العراق مكاناً.
- الحدود الزمانية: تتمثل حدود البحث الزمانية بمدة البحث للمده 2004- 2020

المبحث الاول: تحليل هيكل الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية، تظهر من خلال سيطرة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى، إذ شكلت عوائده من إجمالي الصادرات (95%)، وشكلت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بين (40-70%). ويمكن معرفة العلاقة بين الايرادات النفطية والمتغيرات الاقتصادية من خلال ما يلي:

المطلب الاول: تحليل موازنة الاقتصاد العراقي:

اولا: تطور الموازنة العامة في العراق للمدة 2004 – 2020

تعبر الموازنة العامة عن الموقف المالي للعراق من خلال حجم الفائض او العجز او التوازن في بعض الحالات النادرة، كذلك فهي تبين كل من تقديرات حجم الايرادات والنفقات العامة للدولة والتخصيصات المالية وكذلك الزام الجهات الوزارية وغيرها بالقوانين والخطط المعمول بها. (الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، 2021)، إذ كانت الايرادات النفطية حوالي (37,551) مليون دولار والنفقات العامة (52,470) مليون دولار في عام 2020، وقد بلغت ايرادات النفط حوالي (17,751) مليون دولار، عام 2004 اي تصاعد الايرادات النفطية بشكل مطرد وكبير، والتي وصلت على اثرها تلك الايرادات إلى (66,710) مليون دولار، اما النفقات العامة فقد ازدادت من (13,864) مليون دولار في عام 2004 إلى حوالي (49,760) مليون دولار عام 2008، ومن خلال ذلك يلاحظ أن زيادة اسعار السوق النفطية أدت إلى زيادة الايرادات النفطية وكذلك الانفاق العام بشكل متتالٍ، وهذا يدل على طبيعة العلاقة الطردية بين المتغيرات الثلاثة وهي كل من (اسعار النفط، الايراد النفطي، الانفاق العام)، مما نجم عنها زيادة كبيرة في حجم الانفاق العام الذي وصل معدل نموه عام 2013 إلى (31%) وبمقدار (102,168) مليون دولار، بعد أن بلغ معدل

نموه السنوي (21%) في عام 2008 وهو العام الذي حققت خلاله الايرادات النفطية ارقاماً غير مسبوقة.

الجدول (1) العجز والفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة 2004 –2020 (مليون دولار)

السنة	الايرادات النفطية	الايرادات العامة	النفقات العامة	عجز وفاض الموازنة العامة
2004	17,751	22,699.93	13,864.49	8,835.44
2005	23,648	27,515.63	19,535.12	7,980.50
2006	30,465	33,377.63	20,079.86	13,297.76
2007	39,433	41,078.61	40,826.36	252.25
2008	56,843	66,710.06	49,760.60	16,949.46
2009	41,852	46,708.38	55,548.22	-8,839.85
2010	51,589	58,618.13	70,677.07	-12,058.94
2011	83,006	85,477.39	67,320.28	18,157.11
2012	94,103	102,466.76	77,515.22	24,951.54
2013	89,402	97,570.33	102,168.10	-4,597.77
2014	84,303	90,390.77	71,666.52	18,724.25
2015	49,211	56,963.11	60,328.66	-3,365.55
2016	43,684	46,031.53	56,740.63	-10,709.10
2017	59,730	65,433.54	63,871.82	1,561.72
2018	84,218	90,091.98	68,368.59	21,723.39
2019	80,027	91,004.23	94,520.81	-3,516.58
2020	37,551	43,530.83	52,470.62	-8,939.79

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، بغداد، للمدة 2004-2020، والمتاحة على الرابط الآتي: 492/https://cbi.iq/news/view

2- OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005، 2009، 2014، 2015، 2020، (2021، available at the link: https://www.opec.org

إن الموازنة في عام 2007 حققت عجزا إلا أنه غير ظاهر في البيانات ويعود سبب ذلك لتغطيته من المبالغ المدورة في ميزانية عام 2006 (الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، 2007، 2)، كذلك حققت موازنة عام 2010 عجزا وتم تغطية ذلك العجز من المبالغ المدورة لعام 2009 وكذلك من الاقتراض الخارجي والداخلي، (الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، 2010، 2)، اما خلال عامي 2011 و2012 فقد تم تحقيق فواض مالية جيدة لينعكس ذلك على الدين العام وتخفيضه من جديد الى حوالي (62,368) مليون دولار لكن ظهر عجز جديد في موازنة عام 2013 على الرغم من وصول متوسط السعر في السوق النفطية الى حوالي (103) دولارات للبرميل وارتفاع الايرادات العامة الى (97,570) مليون دولار وسبب ذلك هو الاستمرار في تصاعد النفقات العامة الى حوالي (102,168) مليون دولار وبعجز (4,597) ملايين دولار؛ اما في عام 2014 فقد دخل العراق بأحداث جديده بدأت بانخفاض اسعار النفط حتى عام 2016 فضلا عن الاحداث الامنية المتعلقة بداعش. اما خلال 2019-2020 ((سجل الخام إحدى أعلى تقلباته التاريخية، اذ وصلت أسعار خام برنت الفورية إلى أعلى مستوى لها عند (70.25) دولار للبرميل، وأدنى سعر عند (9.12) دولار للبرميل))، (مؤسسة البترول الكويتية، 2021، 27)، لكن سرعان ما تهوى اسعار النفط لتتأثر بفايروس كورونا و من ثم انعكست على الايرادات والدين العام ليزداد إلى (68,308) مليون دولار عام 2020.

ثانيا: الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق:

تعد المساهمة القطاعية احدى أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي وكفاءته، وعلية سيتم الوقوف على حالات الاختلال من خلال المشاركة القطاعية وسوء عمليات التوع الاقتصادي، إذ اتسم الاقتصاد العراقي لاسيما بعد عام 2003 بأن هنالك اختلالا كبيراً في التوازن الاقتصادي الكلي وعلى شكل

اختلال هيكلي قطاعي نتيجة لارتفاع الأهمية النسبية لقطاع النفط على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعكس احاديه القطاع في الاقتصاد العراقي. (عبدالله، 2020، 3)، أن الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية ومشاركتها في الناتج المحلي الاجمالي متفاوتة بصورة كبيرة جدا، والتي تتضمن كلا من التعدين والمقالع، الزراعة والغابات والصيد، الصناعة، الكهرباء والماء والبناء والتشييد، إذ نجد انها تحتل نسبة كبيره في الناتج المحلي وهي تتراوح بين (63-71%) وهي نسبة مرتفعة جدا ويعود سبب ذلك الى المشاركة الكبيرة للنفط الخام بنسبة تتراوح بين (49-63%)، اما الباقي من مجموع الأنشطة السلعية فيعود لقطاعات مختلفة أغلبها لقطاع الزراعة التي تراوحت نسبتها بين(1.8-7%) وهي نسبة منخفضه جدا على الرغم من أهميتها الاقتصادية الكبيرة، بل يلاحظ من الجدول (2) انها تنحدر بشكل عام ووصولها الى (1.4%) حتى عام 2018، كذلك بالنسبة لقطاع البناء والتشييد فقد أخذ جانباً متذبذباً بنسبة تراوحت بين(2-8%) اما الاقطاعات الاخرى بالنسبة لمجموع الأنشطة السلعية فهي تكاد تكون معدومة وتقترب مـــن الصفر بشكل كبير جدا؛ فعند مقارنة الأنشطة السلعية بالأنشطة الأخرى التوزيعية التي تضم النقل والمواصلات والخـــزن، التجارة، البنوك والتامين، نجد أن مجموع تلك الأنشطة قد تراوح بين (19-26%) وعليه شكل قطاع المواصلات ما نسبته (5-11%) ،اما تجارة الجملة والمفرد والفنادق فقد شكلت نسبة تتراوح بين (6.22-8.84%)، كذلك بالنسبة الانشطة الخدمية التي تشمل خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ونشاط ملكية دور السكن فهي ايضا منخفضة مقارنة بالأنشطة السلعية فنجدها تتراوح نسبتها ما بين (8.68-13.17%) ، ومن خلال الجدول نجد الارتفاع الكبير لكل من قطاع النفط وقطاع الخدمات في تكوين الناتج، مقارنة بقطاع الزراعة وقطاع الصناعة من دون النفط منخفض، وهذا يؤشر خللا كبيرا في تركيبة الناتج على اثر عدم الاتساق ما بين القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج.

فضلا عن أن قطاع الخدمات يقدم خدماته بالكم لا بالنوع ومن ثم عدم تضمين معايير الجودة للخدمات المقدمة الى الوحدات الاقتصادية في جوانب الحياة كافة (الصحة، التعليم، الكهرباء، المياه الصالحة للشرب، الامان، البيئة، الإدارة العامة ... الخ). مما يجعل الناتج يتكئ بشكل كامل على النفط في تكوينه؛ كما أن هنالك تراجعا واضحا لقطاع الصناعة في العراق، إذ إن مكون النفط هو الفاصل في التباين الحاصل ما بين النوعين للقطاع الصناعي نفسه، وهذا يؤشر خللا بنيويا واضح في قطاع الصناعة، إذ تشير بيانات الجدول (2) إلى أنّ اجمالي مساهمة الصناعة التحويلية نحو اقل من (2%) والزراعة حوالي (7%) على الرغم من الأهمية الفائقة لهذين القطاعين في التنمية والتنويع الاقتصادي، ويعود سبب ذلك إلى الفساد المالي والاداري المستشري، هذا فضلا عن تقادم التكنولوجيا وعدم الاستمرار في تطورها ، كما أن اسعار السلع الأولية والوسيطة غير مدعومة واسعارها مرتفعة، كذلك يعد من الأسباب المهمة لتراجع الصناعة هي المصارف التي يصعب عليها التعرف على اساليب التنمية الاستثمارية الحديثة، إذ إنها ما زالت متعلقة بالأساليب القديمة والقروض غالباً ما تكون اسعار الفائدة فيها عالية جداً، وأن هذه النوافذ لا يمكن من خلالها التطوير في مجال الصناعة الحديثة من قابليات وكوادر وموارد بشرية الامر الذي يعمل على ايجاد الاسباب للاستثمار من قبل التجار في الداخل وخارج العراق، أن عدم جدية تطوير هذا القطاع تعد واحدة من الاسباب التي ادت إلى تراجع بشكل ملحوظ، إذ إنها تعاني من عدم وجود اي برنامج للإصلاح فلذلك لم يتوفر لها المناخ الملائم للتطور من بنى تحتية، ومساعدات مالية واتباع سياسة ضريبية مع القطاع الصناعي وتفعيل القطاع الخاص واعادة هيكلته بشكل مناسب بحيث يمكن أن يوفر المناخ للعمل داخل الظروف التي تحيط بها من قلة الكهرباء واتباع سياسة ضريبية التي تؤثر بشكل مباشر على تكليف الانتاج وارتفاعها.

الجدول (2) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 2020 (%)

ت	القطاعات / السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
1	ماني اطلا	55	50.1	50	52.7	54.5	54	51.3	51.7	51.3	49.2	51.3	55.2	60.4	61.5	63.7	62.2	61.4
2	ري يقلا نم ى رخلا عوا	0.14	0.22	0.22	0.23	0.27	0.34	0.34	0.3	0.28	0.29	0.19	0.14	0.12	0.09	0.1	0.1	0.1
3	وصلا و تلاقلا و قعا درا	5.42	7.01	6.92	4.91	3.89	3.9	4.5	4.5	3.68	4.25	4.16	2.52	2.29	2.18	1.4	2.8	4.3
4	قلي وطلا قعاصلا	1.53	1.49	1.56	1.62	1.59	2.1	2.1	2	1.79	1.51	1.17	0.94	0.83	1.03	0.9	1	1.2
5	ماقلا و ملا رطلا	0.67	0.77	0.8	0.87	0.83	0.96	0.92	0.9	1	1.07	1.19	1.18	1.12	1.24	1	1.1	1.3
6	بيوبتلا و ملا	2.16	4.41	4.4	4.4	4.64	4.29	6.34	5.8	7.35	8.68	8.27	8.84	6.67	4.95	2.2	3.3	2.2
ا و ا	قيطلا تاطشنلا ع وموجم(6-1)	64.9	64	63.9	64.7	65.7	65.6	65.5	65.2	65.4	65	66.3	68.8	71.4	70.9	69.3	70.5	70.5
7	ن زخلا و تلاص او ملا و لقنلا	11.9	11.4	8.03	6.55	6.25	5.56	5.66	5.3	6.3	7.21	7.64	7.68	7.64	7.77	8.9	8.2	6.9
8	قدقلا و دفلا و قمزلا ةرابك	6.17	6.73	6.84	6.23	6.22	6.71	7.51	7.68	8.84	8.49	8.44	8.27	7.11	7.28	7.1	7.4	7
9	تارقلا ات امدخ و ري مجلا و لاما	8.33	8.54	8.78	9.7	9.42	9.03	8.62	8.9	7.33	7.18	6.57	4.91	4.32	4.63	5.2	5.1	5.3
يلوا	قطاعات الناتج المحلي الإجمالي (9-7)	26.4	26.6	23.7	22.5	21.9	21.3	21.8	21.9	22.5	22.9	22.7	20.9	19.1	19.7	21.2	20.7	19.2
ثلثلا	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	8.68	9.41	12.5	12.8	12.4	13.1	13.1	13.1	12.2	12.1	11.1	10.7	9.51	9.38	9.2	9.2	9.9
	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير السنوية، للسنوات (2005،2007،2009،2011،2013،2015،2017،2019،2020) والمتاحة على الرابط الآتي: https://cbi.iq/news/view/463

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، 2014-2015، 5

3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، 2016، 2018، 14

4- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، 2017، 9

5- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، 2018،14

أما النشاط السياحي فإنهُ لم يعامل كقطاع مستقل ضمن حسابات الدخل القومي كما أوصّت منظمة السياحة العالمية، وإنّما تم تضمين مساهمتهُ ضمن قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق، ممّا يُعدُّ عائقا للوصول إلى القيمة الحقيقية للدخل السياحي، ومدى مساهمة النشاط السياحي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، كما أنّ النشاط السياحي على الرغم من توفّر مقوماتهُ المتعددة والمتنوعة في العراق، من خلال ما يزخر بهِ من مواقع ومعالم سياحية حقيقية منتشرة في محافظات البلاد، لم يحظَّ إلاّ بالقليل من التخصيصات المالية في الموازنات السنوية، وكذلك الصناعة التحويلية والزراعة، ممّا يشير إلى ضعف دور الدولة الاقتصادي في دعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية، فضلا عن عدم تفعيل آليات الشراكة مع القطاع الخاص، من أجل النهوض بواقع الاستثمارات في هذه القطاعات، التي تُعدّ الركيزة الأساسية في التنمية والتنويع الاقتصادي، والحد من الاختلال الهيكلي الذي يعاني منهُ هيكل الانتاج في الاقتصاد العراقي. (الخياط، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2020). ويتجلى هذا الاختلال الاقتصادي في النقاط الآتية (الدليمي، 92،2023-94)

1) سيطرة القطاع النفطي على مجمل القطاعات السلعية الأخرى، إذ تُشكل عائداته أكثر من (95%) من حصيلة الدخل، فهي المصدر الأساس لتمويل برنامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي والممول الرئيس للموازنة العامة، إذ إنه لم تأمل أي من جهة باستخدام إيرادات النفط في بناء اقتصاد متين ومتنوع وإرساء بنى تحتية تُستخدم كقاعدة لمجتمع إنتاجي متطور والتي ستنعكس بالتنمية على الواقع الاجتماعي للمواطنين، بل استعملت هذه الإيرادات في الصراعات الدولية وخلق الأزمات السياسية.

2) اختلال التجارة الخارجية من خلال تشوه الميزان التجاري بالاعتماد على عائدات النفط وليس من مصادر سلعية منتجة اقتصاديا.

3) الدور غير الواضح للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة التنمية الاستثمارية واستمرار الاعتماد على القطاع العام.

4) تضرر القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات، حيث فقدت تلك القطاعات الحافز الاساسي للتطور، فتحولت إلى قطاعات تتعاش على عائدات النفط نتيجة تضرر البنى التحتية لهذه القطاعات وتراجع أدائها وإنتاجها.

5) شيوع ظاهرة الفساد واتخاذها أشكالاً ومستويات مختلفةً، فقد اتخذ الفساد شكلاً ماليا وإداريا وحتى سياسيا.

المطلب الثاني: تحليل هيكل الايرادات العامة في العراق:

هنالك تقسيمات عديدة وواسعة للإيرادات العامة، إذ تقسم إلى (ايرادات الدولة من املاكها، الرسوم، الغرامات والاتاوة، الايرادات من الضرائب، الايرادات من القروض، الايرادات من الاعانات، الاصدار النقدي الجديد) وهنالك تقسيمات اخرى بحسب دوريتها إلى عاديه وغير عاديه او تقسم بحسب مصدرها إلى الايرادات العامة والايرادات المتحصلة من المواطنين، اما في هذا البحث فقد تم تقسيم الايرادات إلى (الايرادات النفطية، الايرادات الضريبية، الايرادات الأخرى غير النفطية وغير الضريبية) وكما يلي:

اولا: الايرادات النفطيةoil revenue :

يتأثر العراق بشكل خاص بانخفاض اسعار النفط إذ تعتمد الموارد المالية للبلاد بشكل حصري على صادرات النفط، ويؤثر تقلب أسعار النفط بشدة على اقتصاده،

ويعمل العراق بشكل فعال على زيادة إنتاجه من النفط من أجل تعويض انخفاض أسعار النفط. **(Hazarika، 2016، p204)** أن الإيرادات العامة بلغت ما قيمته (43,531) مليون دولار في عام 2020 وهي نسبة منخفضة مقارنة بعام 2012 البالغة قيمة إيراداته العامة حوالي (102,467) مليون دولار وهي اعلى قيمة ايرادات تم الحصول عليها خلال المدة 2004 – 2020، وبلغت الإيرادات النفطية منها ما قيمته (37,551) مليون دولار في عام 2020، وهي نسبة منخفضه نتيجة الازمة العالمية التي سببها فايروس كورونا نهاية عام 2019 وبداية عام 2020 كما مبين في بيانات الجدول (1) المذكور انفاً، كان هذا نتيجة لانخفاض أسعار النفط، في حين ارتفعت الإيرادات العامة على التوالي لتصل الى (66,710) مليون دولار في العام 2008، وكذا الحال بالنسبة للإيرادات النفطية في ارتفاع مستمر لتصل إلى (56,843) مليون دولار في العام نفسة، وقد سجلت أعلى قيمة للإيرادات النفطية خلال مدة البحث لتصل إلى (94,103) مليون دولار في عام 2012، نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية بصوره مستمرة منذ عام 2004، ثم انخفضت الإيرادات النفطية لتصل (43,684) مليون دولار في عام 2016، وكذلك الإيرادات العامة هي الأخرى انخفضت لتصل الى (46,032) مليون دولار في العام ذاته، إذ إن هناك علاقة طردية بين الإيرادات العامة والإيرادات النفطية، إذ تزداد الإيرادات العامة بتزايد الإيرادات النفطية والعكس من ذلك تماما، نتيجة عدم تنوع الاقتصاد العراقي واحاديته.

ثانيا: الايرادات الضريبية : tax revenue

إن الضريبة تمثل ركنا أساسيا في الايرادات العامة لأغلب دول العالم وهي احدى المصادر التي يعتمد عليها في تقديم الخدمات العامة و لا يقتصر دورها في

تغطية النفقات العامة فحسب ولكنها من الوسائل المهمة في اعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة ومن خلال ذلك تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ من خلال الجدول (3) يلاحظ أن هناك تطور في نسبة نمو الايرادات الضريبية خلال المدة (2004– 2020) لكنها ليست بالمستوى الجيد او النسبة الفعالة لدعم الاقتصاد العراقي، لقد شكلت نسبة الضرائب (7.475 %) من الايرادات العامة أي حوالي (3,253.92) ملايين دولار اما في عام 2004 فكانت النسبة (1.05%) وهي متدنية جدا، على الرغم من الزيادة في الحصيلة الضريبية الإجمالية التي حققتها الهيأة العامة للضرائب خلال تلك المدة من (238.82) مليون دولار في 2004 إلى (5,328.94) ملايين دولار في عام 2017 بنسبة (8.14%) وهي أعلى نسبة تم تحقيقها، ويعود سبب ذلك الى انخفاض اسعار النفط نتيجة زيادة المعروض النفطي.

الجدول (3) نسبة الايرادات الضريبية والايرادات الأخرى غير النفطية إلى الإيرادات العامة في العراق للمدة 2004 – 2020 (مليون دولار)

السنة	الايرادات الضريبية	نسبة الايرادات الضريبية إلى الايرادات العامة (%)	الايرادات الأخرى غير النفطية	نسبة الايرادات الاخرى إلى الايرادات العامة (%)
2004	238.82	1.05%	4710.11	20.75%
2005	336.47	1.22%	3531.16	12.83%
2006	400.83	1.20%	2511.79	7.53%
2007	969.48	2.36%	676.13	1.65%
2008	819.47	1.23%	9047.59	13.56%
2009	2,821.33	6.04%	2035.05	4.36%
2010	1,292.11	2.20%	5737.02	9.79%
2011	1,524.57	1.78%	946.82	1.11%

السنة	الايرادات الضريبية	نسبة الايرادات الضريبية إلى الايرادات العامة (%)	الايرادات الأخرى غير النفطية	نسبة الايرادات الاخرى إلى الايرادات العامة (%)
2012	2,258.65	2.20%	6105.12	5.96%
2013	246.73	0.25%	7921.60	8.12%
2014	1,616.89	1.79%	4470.89	4.95%
2015	1,726.81	3.03%	6025.30	10.58%
2016	3,267.26	7.10%	5313.35	11.54%
2017	5,328.94	8.14%	374.60	0.57%
2018	3,709.70	4.12%	2164.27	2.40%
2019	3,396.39	3.73%	7580.84	8.33%
2020	3,253.92	7.47%	2726.20	6.26%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2004-2020)، والمتاحة على الرابط الآتي: https://cbi.iq/news/view/492

اما في عام 2009 فكانت بنسبة (6.04%) ويعود سبب ذلك إلى الأزمة المالية التي حصلت في عام 2008 وامتدادها لعام 2009، ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، أي هنالك تحسن ايجابي في تلك النسبة اذ بلغت الحصيلة الضريبية الإجمالية التي حققتها الهيأة خلال عام 2020 بمقدار (3,253.92) ملايين دولار نتيجة انخفاض الايراد النفطي بسبب الازمة الصحية لفايروس كورونا وانهيار اسعار النفط، وبالنظر الى الفارق بين بداية المدة ونهاية المدة أي خلال المدة 2004-2020 كان هنالك تصاعد في الايرادات الضريبية وبنسبة نمو (1.05-7.47 %) على التوالي، وهذا يعد مؤشرا جيدا في التنويع الاقتصادي، لكن عند مقارنة الايرادات الضريبية مع الايرادات النفطية وكذلك نسب المساهمة في الموازنة والناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن قطاع التعدين أي القطاع النفطي ما زال هو المهيمن على

الايرادات العامة وتمويلها، وكذلك توفير العملة الصعبة من خلال بيع النفط الخام، أي ما زال الاقتصاد العراقي احادي الجانب ضعيفا وهشا غير متماسك، وسرعان ما يكون عرضة للتقلبات الاقتصادية، إذ إن التنويع الاقتصادي مهم جدا ومحور رئيس لاستراتيجيات التنمية في العراق، ومع أن التنويع يستهدف مصادر الدخل وفرص العمل وتمويل الأنفاق العام، بيد أن بناء قاعدة انتاج سلعي واسعة تتجه للتصدير هو التحدي الاكبر، ويتم ذلك من خلال بناء قاعدة اقتصادية متينه ومعالجة جميع العوائق والتحديات ودعم الاستثمار الاجنبي وتشجيع الانتاج السلعي والتصدير

يلاحظ خلال المدة (2004–2020) كان هنالك تصاعد في الايرادات الضريبية وبنسبة نمو (1.5–7.47 %) على التوالي اما اعلى نسبة فتم تحقيقها في المدة (2004 – 2020) هي في عام 2017 وبنسبة (8.14%) وبمقدار (5,328.94) ملايين دولار، وهذا يعد مؤشرا جيدا في التنويع الاقتصادي، لكن عند مقارنة الايرادات الضريبية مع الايرادات النفطية وكذلك نسب المساهمة في الموازنة والناتج المحلي الاجمالي، نلاحظ أن قطاع التعدين أي القطاع النفطي ما زال هو المهيمن على الايرادات العامة وتمويلها، وكذلك توفير العملة الصعبة من خلال بيع النفط الخام، أي ما زال الاقتصاد العراقي ضعيفا وهشا غير متماسك، وسرعان ما يكون عرضة للتقلبات الاقتصادية، أن التنويع الاقتصادي مهم ومحور رئيس لاستراتيجيات التنمية في العراق.

ثالثا: الايرادات غير النفطية Non–oil revenues :

إن الاقتصاد العراقي مازال يلازم الريعية وبهذا يكون اقتصاده غير فاعل للدولة الذي يمهد الطريق لإجراء الإصلاحات الضرورية لتلبية متطلبات التحول الاقتصادي، وهذا الدور تتم ترجمته عبر سياسات عدة، لعل في مقدمتها السياسة المالية، التي

هي بحاجة إلى إصلاح جذري، و الذي يتطلب بأثره إعادة النظر في مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة، والتمييز بين أوجه الإيرادات المختلفة، أن إصلاح هذا الجانب يتطلب التحول التدريجي المخطط، وهذا يستدعي إعادة النظر ليس في جانب الإيرادات فحسب وانما في جانب النفقات أيضا والتي شهدت بأثرها تنامياً حاداً في العراق، تتضمن هذه الفقرة جميع مصادر الإيرادات العامة التي لم يتم ذكرها، اذ بلغت نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية المتمثلة بـ (الايرادات التحويلية، والرأسمالية، والرسوم وارباح القطاع العام، والايرادات الاخرى) الى الايرادات العامة في العراق عام 2020 ما نسبته (6.26%) والايرادات التحويلية (0.80%) من الايرادات العامة فضلا عن ايرادات الرسوم المعدومة، اما في 2004 فقد كانت النسبة (20.75%) بالنسبة لمجموع الايرادات الاخرى، المقدرة بحوالي (4,710) ملايين دولار عام 2004، وهي أعلى نسبة مساهمة بالنسبة لهذا النوع من الايرادات خلال مدة الدراسة، ويعود السبب في هذه النسبة المرتفعة إلى الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق في تلك المدة منذُ عام 2003، جعلت العراق يعتمد بشكل كبير جدا على الإيرادات النفطية، وكما موضح في الجدول (3)؛ ثم بعد ذلك انخفضت هذه النسبة في عام 2005 الى (12.83%) اما ادنى نسبة وصلت إليها الايرادات الاخرى فهي في عام 2017 بنسبة (0.57 %)، اما خلال المدة (2004 – 2007)، فانة من الملاحظ هناك انخفاض تدريجي وحاد، إذ وصلت النسبة عام 2007 الى (1.65%) وبمقدار (676) مليون دولار، اما الرسوم تكاد لا تشكل شيء نظرا لانخفاض نسبتها في الايرادات العامة فضلا عن الايرادات التحويلية، وكما مبين في الجدول (4)، إذ إن اعلى نسبة تم تحقيقها من الايرادات التحويلية هي (6.10%) عام 2009 اما الرسوم فهي (1.23%) عام 2016 وعلى الرغم من تذبذبها خلال المدة (2004 –

2020)، الا انها منخفضة جدا، أن الاهمية النسبية للقطاعات الاخرى غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي هي أحدى مقاييس درجة التنويع الاقتصادي ايضا ودليل على مقدار مشاركة هذه الايرادات في الموازنة العامة، فزيادة هذه الاهمية النسبية تعكس زيادة درجة التنويع الاقتصادي وفي الوقت ذاته تعني زيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (4) الإيرادات التحويلية والرسوم ونسبها في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2020 (مليون دولار)

السنة	الايرادات التحويلية	نسبة الايرادات التحويلية من الايرادات العامة (%)	الرسوم	نسبة الرسوم التحويلية من الايرادات العامة (%)
2004	15.42	0.07%	0.78	0.00%
2005	158.17	0.57%	104.58	0.38%
2006	956.39	2.87%	93.93	0.28%
2007	1434.81	3.49%	359.07	0.87%
2008	1938.32	2.91%	511.29	0.77%
2009	2850.59	6.10%	410.75	0.88%
2010	3101.77	5.29%	354.81	0.61%
2011	3316.44	3.88%	373.38	0.44%
2012	1848.10	1.80%	444.18	0.43%
2013	1914.07	1.96%	511.70	0.52%
2014	1509.30	1.67%	554.29	0.61%
2015	1848.13	3.24%	521.00	0.91%
2016	2555.42	5.55%	566.11	1.23%
2017	1863.56	2.85%	666.91	1.02%
2018	1103.46	1.22%	866.27	0.96%
2019	866.74	0.95%	784.34	0.86%
2020	347.92	0.80%	552.82	1.27%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: 1- بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة (2004-2006)، والمتاحة على الرابط الآتي: 492/https://cbi.iq/news/view

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير السنوية، للمدة (2007-2009)،(2011-2013) .
2. البنك المركزي العراقي، القوائم المالية (نسخة مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)، 2010، 7
3. الخياط، عدنان حسين يونس، واقع الضريبة الجمركية في العراق وامكانية تطويره في ضوء قانون التعريفة الجمركية، رقم 22، 2010، 56

فمن خلال الجدول نستنتج، أن اتجاه السياسة المالية في العراق، ما زال مرتهناً بنمو إيرادات النفط التي ازدادت بمعدل نمو سنوي متزايد، و يفوق معدل نمو الإيرادات غير النفطية. لم تؤد السياسة المالية ما عليها في العراق بفعل ما تعانيه من مشكلات جمة، فلابد من تطبيق هذه المحاور حتى يتم اصلاح تلك المشكلات وهي :

1) ضرورة تنويع مصادر الدخل او التمويل والتوجه نحو الأنفاق العام والسليم .
2) ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة التوزيعية والكفاءة الاقتصادية

المطلب الثالث: حجم وهيكل النفقات العامة في العراق:

يعد الانفاق العام أحد الوسائل المهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فمن خلال تحليل سياسات الانفاق العام في العراق، يمكن معرفة حجم وطبيعة الدور الاقتصادي للحكومة، من خلال التعرف على المكونات الرئيسة للأنفاق العام، ومن ثم التمكن من معرفة الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن القول إن الانفاق العام يتكون من قسمين رئيسين هما: (ألأنفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي، ويمكن توضيح النفقات الجارية والاستثمارية كالاتي:

اولا: الانفاق الجاري (الاستهلاكي): current expenses

بعد عام 2003 كان هنالك العديد من النتائج من اهمها زيادة عدد العاملين في الدولة بزيادة الايرادات العامة، ولا تقل بانخفاض الايرادات، نتج ذلك عن عملية وسياسة التوظيف غير المدروسة التي لا ترتبط بحاجتها الفعلية للاقتصاد العراقي، إذ كان هدفها سياسيا قبل أن يكون اقتصاديا، ((اذ تجاوز عدد الموظفين (5) ملايين موظف واكثر من (4.6) ملايين متقاعد، مما زاد مشكلة الترهل الاقتصادي واثقال الموازنات العراقية بالنفقات الجارية)). (الجابر،2018، 58)، إذ تميزت السياسة الانفاقية بزيادة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية، فقد ارتفعت تلك النفقات بشكل كبير جدا، ويلاحظ من الجدول (5) أن نسبتها في عام 2020 حوالي (95.78%) أي بمقدار(50,257.59) مليون دولار وهي نسبة كبيره جدا، اما في عام 2004 فكانت تلك النسبة حوالي (94.45%) إذ بلغت قيمة النفقات العامة في ذات العام (13,864.49) مليون دولار، هذا يعني توجيه الجزء الاكبر من النفقات إلى القطاعات الاستهلاكية من دون الاستثمارية كالنفقات على الرواتب والاجور والمستحقات وغيرها، ولكن بعد عام 2004 يلاحظ انخفاضها إلى حوالي (75%) كمعدل لأغلب السنوات، وعلى الرغم من ذلك الانخفاض فهي متذبذبة، وسبب هذا التذبذب هو كون العراق بلداً ريعيا يعتمد اقتصاده بشكل كلي على الايرادات النفطية، اما في عام 2005 فكانت النسبة (73.44%) وبمقدار (14,347.28) مليون دولار من النفقات الاجمالية العامة وهي (19,535.12) مليون دولار، اذ أصبحت تشكل عبئا على الموازنة العامة للدولة وقيداً ماليا ثقيلا؛ اذ تعود أسباب زيادة الانفاق الاستهلاكي، إلى الزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام، ومخصصات إعادة اعمار العراق، وأن الاجور والرواتب، بقيت ومازالت مهيمنة على الانفاق العام بشكل كبير جدا، وقد شكلت قيداً في توسيع الانفاق الاستثماري؛ كما اخذت قيم الانفاق العام بالتزايد بشكل كبير، واستمر الانفاق الاستهلاكي بالتزايد المتذبذب حتى وصل الى نسبة (80.06%) من الانفاق العام في عام 2009، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى

تزايد الايرادات النفطية والتي تشكل الممول الرئيس للأنفاق العام، وتعد هذه نسبة كبيره جدا خلال المدة (2004 –2012)، نستنتج أن الانفاق الاستثماري متدني جدا، وسبب ذلك الحرب التي قامت في عام 2003، فضلا عن توجهات الحكومة لإعادة اعمار العراق بعد عام 2003، إذ ذهبت أغلب هذه النفقات كتعويضات للمتضررين فضلاً عن المبالغ التي صرفت على الانتخابات وتمويل بعض مشروعات الصحة والكهرباء وغيرها. أما في عام2006، فقد كانت قيمة الانفاق الاستهلاكي بنسبة (72.47%)، ويعود سبب ذلك إلى إعادة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وانخراطها بالعمل المدني، اما خلال 2010 – 2013 فقد انخفضت قيم الانفاق الاستهلاكي إلى (66.10%) أي حوالي (67,536.20) مليون دولار من الانفاق العام البالغ (102,168.10) مليون دولار عام 2013، ويعود سبب ذلك إلى حدوث الازمة العالمية والتي تمثلت بصدمة زيادة العرض النفطي، مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل النفطي والذي يعد الممول الرئيس للأنفاق الحكومي، اما خلال المدة 2014–2018 يلاحظ هنالك ارتفاع في النفقات الجارية من (70.16–82.91%)، ولو لاحظنا بيانات الجدول نجد أن النسب متزايدة ولكن هنالك انخفاض في الانفاق الاستهلاكي فعلى سبيل المثال، نلاحظ استمرت قيم الانفاق الجاري والعام معا خلال 2014– 2016 إذ بلغت قيم الانفاق الاستهلاكي (44,419.26) مليون دولار في عام 2015، وبنسبة (73.63%) من النفقات العامة البالغة (60,328.66) مليون دولار، اما في عام 2016 بلغت النفقات الجارية (43,293.93) مليون دولار.

الجدول (5) نسبة النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية إلى النفقات العامة في العراق للمدة 2004 –2020 (مليون دولار)

السنة	اجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة (%)	النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة(%)
2004	13864.49	13094.77	94.45%	769.72	5.55%
2005	19535.12	14347.28	73.44%	5187.84	26.56%
2006	20079.86	14551.73	72.47%	5528.14	27.53%
2007	40826.36	30830.31	75.52%	9996.05	24.48%
2008	49760.60	36734.00	73.82%	13026.60	26.18%
2009	55548.22	44472.93	80.06%	11075.30	19.94%
2010	70677.07	54258.85	76.77%	16418.21	23.23%
2011	67320.28	52077.96	77.36%	15242.33	22.64%
2012	77515.22	59712.67	77.03%	17802.56	22.97%
2013	102168.10	67536.02	66.10%	34632.08	33.90%
2014	71666.52	50283.04	70.16%	21383.48	29.84%
2015	60328.66	44419.26	73.63%	15909.39	26.37%
2016	56740.63	43293.93	76.30%	13446.70	23.70%
2017	63871.82	49941.28	78.19%	13930.54	21.81%
2018	68368.59	56685.18	82.91%	11683.41	17.09%
2019	94520.81	73858.71	78.14%	20662.10	21.86%
2020	52470.62	50257.59	95.78%	2213.03	4.22%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة 2004-2020 والمتاحة على الرابط الآتي: https://cbi.iq/news/view/492

1- OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005، 2009، 2014، 2015، 2020، 2021) available at the link: https://www.opec.org

فضلا عن تدهور الاوضاع الأمنية لعام 2014 والتي تمثلت بوقوع عدد من محافظات العراق تحت سيطرة الجماعات الارهابية (داعش)، وما تبع هذه الاحداث من زيادة الانفاق على التجهيزات العسكرية وزيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين وغيرها من تبعات الحروب الأخرى، وفي عام 2017 ارتفعت قيمة الانفاق العام ولاسيما الانفاق الاستهلاك، لتستمر حتى عام 2018 وبنسبة (82.91%)، وعلى الرغم من انخفاض تلك النسبة عام 2019 إلا إنه هنالك ارتفاع في كل من النفقات العامة البالغة (94,520.81) مليون دولار والاستهلاكية البالغة (73,858.71) مليون دولار بعد أن كانت حوالي (56,685.18) مليون دولار في 2018. ((يمكن القول الانفاق الجاري كان سببا رئيسا وراء زياده الانفاق الحكومي في العراق، ومهما تكن الاسباب التي ادت الى تلك الزيادة فإن النتيجة الحتمية هو ظهور فجوه بين ما تنفقه الحكومة فعلا وما تحصله من ايراد، أي ظهور العجز في الموازنة العامة واستمرارها)). (زيارة، 2012، 11،13-15-19)

ثانيا: ابواب الانفاق الجاري في الموازنة العامة

هنالك اختلال واضح في هيكل اقتصاد العراق فمن خلال الجدول (6)، يتبين (تعويضات الموظفين) قد احتلت المرتبة الاولى من الانفاق العام من بين جميع مكونات ابواب الصرف، اذ تتراوح تلك النفقات بين (1,963) مليون دولار كحد ادنى في عام 2004 و(34,123.5) مليون دولار كحد اعلى في عام 2013 ويعود سبب احتلال نفقات الموظفين في المرتبة الاولى إلى ازدياد أعداد الموظفين في الدوائر الحكومية والأجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية، واصبح يشكل عبئا كبيرا طويل الامد على الموازنة العامة، إذ يمكن القول: إن الموازنة العامة في العراق اصبحت

تلعب دورا في الجهاز الذي من خلاله يتم توزيع الايرادات النفطية على الموظفين والمواطنين من دون الأخذ بنظر الاعتبار مقدار العائد او الخدمة المقدمة من قبل مستلمي تلك الاجور والرواتب، مما جعل الاقتصاد الوطني غير منتج ومشوه بصورة كبيرة، ايضا نلاحظ بأن فقرة (المنافع الاجتماعية) تأتي في المرتبة الثانية من حيث الارتفاع في نفقاتها وتأثيراتها في الموازنة، اذ تتراوح نفقاتها بين (822.8) مليون دولار كحد ادنى في عام 2004 و(16,663.6) مليون دولار كحد اعلى في عام 2016 ويبدو سبب ارتفاع نفقات ذلك التصنيف واضحا، إلا وهو شمول طبقة كبيرة من المواطنين ضمن استحقاق الرعاية الاجتماعية فضلا عن المتقاعدين؛ اما في المرتبة الثالثة تأتي فقرة (المنح والاعانات وخدمات الدين) إذ تم احتلال ادنى نسبة وبمقدار (2,805.4) مليون دولار في عام 2008 وأعلى نسبة بمقدار (13,844.8) مليون دولار في عام 2019 تعود أغلبها نتيجة لارتفاع خدمات الدين وتسديد فوائدها، فضلا عن المنح لبعض فئات المجتمع المتضررة والعديد من الاحداث التي اعقبت عام 2003، وفي المرتبة الرابعة احتلت (المستلزمات السلعية والخدمية) من النفقات في الموازنة وحققت ادنى حد للأنفاق بمقدار (1,050.7) مليون دولار عام 2016 واعلى مقدار من النفقات بمقدار(11,058.8) مليون دولار في عام 2012 ويكون متوسط النفقات السلعية والخدمية خلال مدة البحث بمقدار (4,976) ملايين دولار، وتأتي (النفقات الرأسمالية) في المرتبة الخامسة في ابواب المصروفات وحققت ادنى نسبة صرف بمقدار(80.7) مليون دولار عام 2017 واعلى قيمة بمقدار(22,652) مليون دولار عام 2013، والجدول (6) يبين ذلك، وهي تعد ذات اهمية كبيرة مثل الممتلكات والمباني والمصانع والمعدات أو التكنولوجيا وغيرها.

تستعمل النفقات الرأسمالية للقيام بالمشروعات والاستثمارات الجديدة للقطاع العام، وقد يشمل هذا النوع من النفقات إصلاح أسقف المباني او غيرها من الاصلاحات أو شراء قطعة من المعدات أو بناء مصانع جديدة، وعلى الرغم من ذلك لم نلحظ أي تطور في ذلك الجانب؛ ثم بعد ذلك تأتي (المصروفات الأخرى والبرامج الخاصة)، متمثلة ((بتعويضات هيأة دعاوي الملكية، وتعويضات الضحايا، ومنح وتحويلات الشهداء، ومنح وتحويلات السجناء السياسيين، ومنح وتحويلات مكتب رئيس الوزراء، وتعويضات مختلفة لوزارة المالية)). (وزارة المالية، 2018) وبلغ معدل الصرف فيها خلال مدة البحث حوالي (2,706) مليون دولار وتم تحقيق ادنى قيمة صرف بمقدار (48) مليون دولار في عام 2015؛ اما اعلى قيمة بمقدار (8,332.4) ملايين دولار في عام 2012، لتاتي في المرتبة السابعة كل من صيانة الموجودات والالتزامات والمساعدات بمعدل (205) مليون دولار لكل منهما وهي ادنى قيمة تم انفاقها خلال مدة البحث 2004- 2020؛ ويتبين بأن كل من (تعويضات الموظفين، الرعاية الاجتماعية، والرواتب التقاعدية، والنفقات التحويلية، والمنح والاعانات، والمنافع الاجتماعية وخدمات الدين)؛ تشكل النسبة الأكبر من اجمالي النفقات الجارية التي تتراوح بين (66-95%) من اجمالي النفقات العامة، وعلى الرغم من ارتفاع تلك النفقات إلا أنه يؤشر بوضوح إلى اختلال هيكلي في الموازنة الجارية، مما ينعكس على المستوى المعيشي للمواطن العراقي بشكل سيء وارتفاع نسبه الفقر وهذا يشير بوضوح إلى أن هناك هدرا كبيرا في انفاق اموال الدولة العامة؛ لأنها لم تستطع تحقيق التوازن الاجتماعي كأحد الاهداف التي تسعى اليها السياسة المالية من خلال الموازنة العامة.

الجدول (6) ابواب صرف النفقات الجارية في العراق للمدة 2004 –2020(مليون دولار)

التصنيف السنة	ابواب الصرف								
	تعويضات الموظفين	الرعاية الاجتماعية/ منافع اجتماعية	المنح والاعانات وخدمة الدين	مستلزمات سلعية وخدمية	صيانة الموجودات	البرامج الخاصة والمصروفات الاخرى	الالتزامات والمساهمات / المساعدات	نفقات رأسمالية	المجموع
2004	1,963.0	822.8	12,974.4	1,740.1	146.8	3,519.9	1,217.0	780.4	23,164.4
2005	3,060.6	1,716.4	10,552.8	1,518.9	268.2	5,129.1	890.2	1,307.6	24,443.7
2006	5,495.3	1,769.0	10,704.4	1,151.8	357.7	1,454.1	1,523.0	248.2	22,703.6
2007	9,879.8	4,386.0	3,116.7	3,265	0	3,018	0	2,321	25,986.6
2008	9,230.2	3,851.5	2,805.4	2,318	0	2,640	0	5,250	26,095.4
2009	16,153.5	2,947.9	3,856.5	3,322	0	2,240	0	4,928	33,446.5
2010	22,509.8	4,328.4	5,581.1	6,726	0	4,222	0	10,201	53,567.3
2011	26,144.1	5,038.0	7,188.6	8,987.9	0	6,258.0	0	8,492	62,108.9
2012	30,747.9	6,360.8	5,639.4	11,058.4	0	8,332.4	0	12,134	74,272.8
2013	34,123.5	5,778.7	10,632.9	9,538.6	0	7,855.6	0	22,652	90,581.1
2014	24,391.1	12,320.0	8,046.1	3,129.7	457.4	0.0	119.7	400.2	48,864.2
2015	27,981.5	9,810.5	4,034.7	1,421.0	365.2	48.0	119.0	141.0	43,921.1
2016	26,931.8	8,756.9	5,511.0	1,050.7	277.2	42.6	66.8	81.0	42,718.0
2017	27,808.2	12,541.3	5,802.2	2,472.7	637.7	303.3	200.4	80.7	49,846.4
2018	30,294.6	12,821.7	9,494.5	2,934.7	343.4	256.3	59.2	101.1	56,305.4
2019	34,376.9	16,663.3	13,844.8	6,236.7	474.4	478.7	47.8	449.7	72,572.2
2020	27,611.9	11,329.6	7,789.3	2,831.0	156.2	204.6	7.6	111.1	50,041.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، للمدة (2004-2020)، والمتاحة على الرابط الآتي: 492/https://cbi.iq/news/view

2- وزارة المالية، ارشيف الموازنة العامة، موازنة(2013،2018)، جدول رسم النفقات التشغيلية، والمتاحة على الرابط الآتي: ttp://www.mof.gov.iq/pages/ar/balancearchive.aspx

ثالثا: الانفاق الاستثماري : **investment spending**

إن الانفاق الاستثماري يعد غاية في الأهمية، اذ يلاحظ من الجدول (5) لغاية 2020 انه لم يكن هناك اهتمام بالجانب الاستثماري ومثلت ما قيمته (2,213) مليون دولار أي بنسبة قليلة جدا تمثل (4.22%) من اجمالي الانفاق، فكانت التخصيصات الاستثمارية لا تشكل نسبة مهمة مقارنة بالنفقات التشغيلية التي وصلت الى (95.78%) في العام ذاته، مما يعني بأن الحكومة كان جل اهتمامها ينصب على الجانب التشغيلي فقط من دون الاستثماري، الذي يعد حلقه مهمه لأي اقتصاد، اما في عام 2004 كانت النسبة (5.5%) ثم ارتفعت الى حوالي (27%) حتى عام 2006 وبحوالي (5,528.14) ملايين دولار، ثم رافقها انخفاض وتذبذب حتى عام 2011 وصلت تلك النسبة الى (22.64%) من اجمالي النفقات العامة، ولغاية عام 2012 لم يكن هنالك أي اهتمام بجانب النفقات الاستثمارية؛ وعلى الرغم من ارتفاع النسبة إلى حوالي (33.90%) عام 2013 وارتفاع المبلغ الى (34,632.08) مليون دولار من اصل (102,168.10) مليون دولار وهي اجمالي النفقات العامة، لكن لم يكن هنالك اثر حقيقي وملموس على ارض الواقع لتلك الاستثمارات، إذ إن النفقات الاستثمارية أخذت بالارتفاع من(769.72) مليون دولار في عام 2004 إلى (34,632.08) مليون دولار في عام 2013 تزامناً مع ارتفاع الايرادات النفطية كنتيجة لتحسن اسعار النفط في الأسواق الدولية. ثم انخفضت بعد ذلك الى (11,683.41) مليون دولار وبنسبة (17.09%) لغاية عام 2018 وبشكل تدريجي، نتيجة لانخفاض اسعار النفط وايراداته من جانب، والارهاب الذي تسبب بسقوط ثلث

مساحة العراق عام 2014، مما دفع الحكومة إلى تخفيض الاموال الموجهة نحو الاستثمار وتوجيهها نحو الاولويات المستجدة لتحقيق الأمن والاستقرار. ثم بعد ذلك ارتفعت نسبة الانفاق الاستثماري الى (21.86%) في عام 2019 بسبب التحسن الضئيل في اسعار النفط، وإعلان النصر على تنظيم (داعش الارهابي)، مما يعني تخفيف الانفاق على الجانب الأمني والعسكري، وتوجيهه نحو الجانب الاستثماري، فارتفع بشكل قليل، وقد انخفضت النفقات الاستثمارية مقابل زيادة النفقات الاستهلاكية من النفقات العامة في عام 2020، اي أن سبب انخفاض النفقات الاستثمارية يعود إلى ضعف التخطيط والتنفيذ في المشروعات الاستراتيجية، وأن العراق لم يعمل على زيادة النفقات الاستثمارية بل خفض نسبتها من (33.90%) في عام 2013 إلى (4.22%) عام 2020، كما أن العراق لم يسهم في بناء قاعدة انتاجية متنوعة فاعلة لغرض تنويع الايرادات العامة، ومن ثم يصبح بالإمكان تحقيق المشروعات الاستراتيجية التي يتطلبها الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

1) يعد القطاع النفطي في العراق القائد لبقية القطاعات والمسؤول عن تمويل الموازنة العامة من خلال الايرادات النفطية التي تشكل ما نسبته حوالي 97% من اجمالي الايرادات، اما بقية القطاعات الانتاجية تكاد أن تكون معدومة وهي تشكل نسبة اقل من 3%، وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات وبحسب ظروف اسواق النفط العالمية.
2) إن تنامي الاقتصاد الريعي وتأصله، يؤدي إلى تراجع تدريجي للاقتصاد الإنتاجي في الصناعة، والزراعة، كذلك التراجع على المستويات الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كافة، كما أن تنامي الاقتصاد الريعي يولد الثقافة الريعية ،كما يولد قوى وشرائح اجتماعية، تحتضنه وترعاه وتحميه، وهذه القوى تكون بعيده عن العمل والإنتاج والابداع.
3) نستنتج من خلال تحليل البيانات هنالك علاقة موجبة بين كل من اسعار النفط والايرادات النفطية مع الايرادات العامة ومن ثم العجز والفائض في الموازنة العامة للدولة، ومن ثم ظهور العجوزات في موازنات العراق خلال المدة 2004–2020، وذلك نتيجة انخفاض اسعار النفط وانعكاسها على الايرادات العامة نتيجة العلاقة المباشرة بين الايراد واسعار النفط والصدمات الخارجية المؤثرة في اسعار النفط
4) يزيد الريع النفطي من انعدام الكفاءة ويزيد في مركز السلطة ويشجع على زيادة الانفاق العام بأنماط تؤدي إلى انخفاض الكفاءة، ويصبح ممارسة لا يمكن ايقافها، وكمثال واقعي لهذه الفقرة هو أن السياسة المالية التي انتهجتها الدول الريعية المعتمدة على النفط بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط في سبعينات القرن الماضي، عن طريق زيادة الانفاق العام بهدف زيادة الإنتاج الوطني، لم يكن لها اي أثر يخدم هذا الهدف على الرغم من ضخامة الموارد المالية المخصصة.

ثانيا: التوصيات:

1) ضرورة ايجاد البدائل والعمل على توسيع وتنويع مصادر الحصول على الايرادات العامة وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية فقط، وذلك من اجل التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي والناتجة عن تقلبات اسعار النفط والعمل على تطوير القطاعات الاخرى، كما لابد من الاهتمام بالإيرادات الأخرى،

ولاسيما الايرادات الضريبية بوصفها أداة تمويلية لا غنى عنها، ويتم ذلك عن طريق اصلاح النظام الضريبي لكي يكون اكثر كفاءه وفاعليه في تمويل عجز الموازنة العامة، وكذلك وضع قوانين وتشريعات المكلفين ومعاقبه المتهربين من دفع الضريبة والعمل على تعزيز الوعي الضريبي للأفراد والعمل على تطوير الاسواق المالية وابراز الدور الايجابي لسعر الفائدة في جذب الوداع الداخلية والخارجية للاستفادة منها في تمويل الانفاق العام والتي تعمل على تخفيض نسبه العجز ومن ثم التقليل من حجم الديون العامة.

2) العمل على استغلال الايرادات النفطية في مشروعات انتاجية وتوسيع الاستثمارات في العراق واستغلال فترات ارتفاع الاسعار في اسواق النفط من اجل التنمية، كما لابد من الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي كقطاعات رئيسة تحقق انتاجية عالية وتعمل على امتصاص جزء من العمالة وتقليل البطالة وكذلك تغطية السوق المحلية بالسلع والخدمات الاساسية.

3) العمل على إعادة هيكلة التجارة الخارجية من خلال زيادة نسبة الصادرات على الاستيرادات ،اي تشجيع الصادرات من خلال تكوين قطاع تصديري والبحث عن المنتجات التي تحقق ميزة نسبية (تشجيع الصناعات التحويلية) واتباع استراتيجية الانتاج من اجل التصدير.

4) تشجيع ودعم القطاع الخاص وبمختلف الأساليب والاليات أي: (الشراكة بمختلف اشكالها والخصخصة بأنواعها)، وذلك لما لها من تأثير فاعل وقوي في توفير إيرادات للدولة عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها، إلى جانب كونه قطاعاً موفراً لفرص العمل وداعماً للتشغيل والعمل على معالجة العوائق والاشكالات التي تقف بوجه تحقيق التنويع الاقتصادي وإصلاح النظام المالي وتوفير مناخ ملائم للاستثمار وممارسة الاعمال، والتوجه نحو تنمية قطاعات السياحة خاصة السياحة الدينية، وصناعة البتروكيماويات والصناعات الأخرى التي تتوافر فيها ميزة نسبية، والنهوض بها كقطاعات رائدة لتوفير مداخيل متنوعة من غير مدخولات النفط.

قائمة المصادر :

اولا : المصادر العربية:

1)ارشد ، بيان ،(2021) ، النفقات العامة ، https://rouwwad.com
2)البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير السنوية، للسنوات (2005،2007،2009،2011،2013،2015،2017،2019،2020) والمتاحة على الرابط الآتي: https://cbi.iq/news/view/463
3)البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، بغداد، للمدة 2004-2020، والمتاحة على الرابط الآتي: https://cbi.iq/news/view/492
4)الجابر، جابر جاسم محمد،(2018)، اثر الايرادات النفطية في تحديد العلاقة السببية للعجز المزدوج في الاقتصاد العراقي للسنوات 1990 – 2015، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2018،ص58
5)الجريان خالد مكصد نايف ، (2013)، تقويم وتطوير الأداء الرقابي للجنتي النزاهة والمالية في ضوء استراتيجية السلطة التشريعية العراقية، رسالة أعدت استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الجنان ، قسم المحاسبة، طرابلس – لبنان
6)الخياط، عدنان حسين يونس، (2010)، واقع الضريبة الجمركية في العراق وامكانية تطويره في ضوء قانون التعريفة الجمركية، رقم 22
7)الدليمي، احمد خلف حسين، (2023)، اختلال الهيكل الاقتصادي في العراق
8)الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، (2007)، الوقائع العراقية، العدد 4036
9)الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، (2010)، الوقائع العراقية
10) الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق، (2021)، الوقائع العراقية، العدد 4625، السنة
11) مؤسسة البترول الكويتية، النشرة اليومية، دائرة العلاقات
12) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، 2014-2015، 5
13) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، 2016، 2018، 14

14) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، 2017، 9
15) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، 14،2018
16) وزارة المالية، ارشيف الموازنة العامة، موازنة(2013،2018)، جدول رسم النفقات التشغيلية، والمتاحة على الرابط التالي:
http://www.mof.gov.iq/pages/ar/balancearchive.aspx

ثانيا : المصادر الاجنبية

1) Factors affecting oil revenues ،(2011) ،Oil Revenue and Economic Development: The case of Rajastan ،India ،Oxford Institute for Energy Studym
2) Louis H. Ederington ،(2011) ،University of Oklahoma Chitru S. Fernano ، University of Oklahoma Thomas K. Lee ،U.S. Energy Information Administration Scott C. Linn ،University of Oklahoma Anthony D. May ، Wichita State University ،Factors Influencing Oil Prices: A Survey of the Current State of Knowledge in the Context of the 2007-08 Oil Price Volatility
3) Indrani Hazarika،(2016) ،Analytical study on the impact of oil prices in recent times Collapse in economies highly dependent on oil and oil exporting countries ،For International Journal of Trade ،Economics and Finance ،Volume 7 ،Issue 5
4) WolfgangMostert ، 2006،p4http://mostert.dk/pdf/Factors%20influencing%20price%20of%20oil.pdf
5) http://www.mof.gov.iq/pages/ar/AbtBudget.aspx
6) OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005 ،2009 ،2014 ، 2015 ،2020 ،2021) ،available at the link: https://www.opec.org